برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية المستأنفة

روما، ١٩٩٧/٥/٢٦

مخططات الإستراتيجية القطرية

البند ٣ من جدول الأعمال

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2R/97/3/Add.4
3 April 1997
ORIGINAL: ENGLISH

مخطط الإستراتيجية القطرية لهندوراس

الموجز

على الرغم من أن هندوراس، التي تعدّ من بين أكثر بلدان أمريكا اللاتينية فقرا، نجحت خلال العشر سنوات الماضية، في تنفيذ أهم برامج الإصلاح الهيكلي، إلا أنها ما زالت تصطدم بمعوقات كبيرة على طريق التنمية. ونظرا لفشل هذه السياسات، على‌المدى القصير، في إنعاش الاقتصاد والقطاع الزراعي، من ناحية عامة. فتحقيق حدّ ملائم من ا من الغذائي يعتبر إنجازا قيّما. والفقو هو السبب الرئيسي في انعدام ا من الغذائي في هندوراس. فالناتج المحلي الإجمالي لم يتعد ٥٨٩ دولارا للفرد الواحد في عام ١٩٩٥. ويتفشى سوء التغذية على نطاق واسع في المناطق الريفية، حيث لا يتمكن ما يزيد على ٥٦ في المائة من ا سر من الحصول على الحد ا دنى من الغذاء الذي تحتاجه، وتبلغ نسبة المواليد الذين يقل وزنهم عند الولادة عن المعدلات الطبيعية عشرة في المائة، في حين أن ٣٩ في المائة من ا طفال دون سن الخامسة يعانون من أعراض سوء التغذية المزمن. وتبلغ معدلات سوء التغذية بين تلاميذ المدارس الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والتاسعة ٣٩ في المائة. كما يؤثر سوء التغذية على ٢١ في المائة من ا مهات، وعلاوة على ذلك فإن ١,٦ مليون من البالغين الذين يعيش أغلبهم في المناطق الريفية من ا ميين.

وبدأ **البرنامج** في تقديم مساعداته لهندوراس في عام ١٩٦٤. وبحلول شهر ديسمبر/كانون ا ول ١٩٩٥، كان عدد المشروعات التي أنجزت ٤٣ مشروعا بلغت قيمتها نحو ١١٢,٨ مليون دولار. وكان نصيب ا نشطة الإنمائية وحدها من هذه الموارد ٧٩ في المائة (٢١ مشروعا منها ستة مشروعات للتدخل السريع)، في حين أن الموارد المتبقية، أي ٢١ في المائة، فخصصت لدعم أنشطة الطوارئ، التي تمثلت أساسا في أعمال الإغاثة من آثار ا عاصير وفي مساعدة اللاجئين.

وأدى تنفيذ المشروعات إلي تحقيق نتائج ملموسة في تحسين ا وضاع الغذائية للمجموعات الضعيفة (النساء، وا طفال دون سن الخامسة)، وفي رفع نسبة المترددين على المراكز الصحية الريفية، وتوفير فرص زيادة العمالة للمرأة، وكذلك في أنشطة إعادة التشجير، وحماية الغابات، وفي إنشاء البنية ا ساسية الريفية القاعدية. إلا أن ضعف القدرات التي يحتاجها تنفيذ المشروعات أدى إلى التأخر في تحقيق الإنجازات.

ويجرى برنامج ا مم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وكالات **ا مم المتحدة** ا خرى، تقييما قطريا مشتركا من شأنه أن يؤدى إلى وضع مذكرة بالإستراتيجية القطرية لهندوراس في عام ١٩٩٨. وسيركز البرنامج أنشطته في المستقبل بهدف الحدّ من انعدام ا من الغذائي للأسر الفقيرة في المناطق التي يقع عليها الاختيار،

وهو نهج يتفق تماما مع الجهود التي تبذلها الحكومة. وسيكون من نتائج توجيه المعونة الغذائية تجاه أشد المجموعات ضعفا، استخدام الموارد بطريقة أكثر فعالية. كما أن استخدام نتائج التحليلات ومناهج التخطيط المتعلقة بالجنسين، مع الاعتماد على أدوات الرصد الملائمة، من شأنه سد الفجوة بين الرجال والنساء سواء فيما يتعلق بمراقبة الموارد واستخدامها. وسيؤدى التنسيق مع أجهزة **منظومة ا مم المتحدة** ا خرى، والوكالات الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، إلى خفض تكاليف التنفيذ، فضلا عن أن دعم قدرات الحكومة على التنفيذ، وتعزيز دور المجتمعات المحلية واستخدام المناهج القائمة على المشاركة سيحقق للنتائج المنجزة قدرة أكبر على الاستمرار.

وتقدر التكاليف الكلية للاحتياجات الغذائية خلال الفترة المقررة ١٩٩٨- ٢٠٠٢ بمبلغ ٣٠,٩ مليون دولار، منها ٩,٥ مليون دولار سيقدمها **البرنامج** باعتبارها موارد أساسية. أما الرصيد المتبقي والبالغ ٢١,٤ مليون دولار فسوف يبرمج، وقد يحتاج ذلك إلى تسوية تبعا لمدى توافر موارد **البرنامج**. وعلى ضوء ا ولويات المقررة لتخصيص الموارد للبلدان ا قل تقدما ولبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وفقا لتوصيات **المجلس التنفيذي**، علما بأن هندوراس تندرج ا ن ضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

ومما لا شك فيه أن اهتمام الجهات المانحة بأنشطة برنامج هندوراس الذي يضطلع به **برنامج ا غذية العالمي** سيكون عاملا مهما في نجاح تنفيذ هذه ا نشطة.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعـلم ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسـهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقـوم علـى التشـاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبـل ابتـداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق فـي الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

المدير الإقليمى:	F. Roque Castro	رقم الهاتف: 5228-2207
المسؤول عن عمليات هندوراس:	C. Taborge	رقم الهاتف: 5228-2350

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثـائق المتعلقـة بأعمـال **المجلـس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

مقدمة

١- تندرج هندوراس ضمن البلدان الأقل تقدما الواقعة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. كما أنها تعتبر من أكثر بلدان المنطقة فقرا (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، تقرير التنمية الإنسانية، ١٩٩٦)، استنادا إلى معدل دخل الفرد فيها (٥٨٩ دولارا[١] - ١٩٩٥)، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، كضعف التنمية الاقتصادية التي لا تعتمد إلا على قلة من السلع القابلة للتصدير، والزيادة الكبيرة في عدد السكان، وعدم عدالة توزيع الدخل والموارد الإنتاجية. ويواجه البلد صعوبات خطيرة في سعيه من أجل الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين الأسباب الرئيسية لذلك آثار الفقر الشديدة، والعبء الثقيل للديون الخارجية، وتدنى مستويات إنتاجية القطاع الزراعي وتنوعه.

٢- يعتبر الفقر وانعدام الأمن الغذائي من القضايا الهيكلية التي تواجه هندوراس. وتزداد حدتهما في المناطق الريفية (٥٦ في المائة من السكان)، حيث لا تمتلك غالبية الأسر الموارد الضرورية لإنتاج احتياجاتها الغذائية اليومية أو للحصول عليها، فضلا عن انتفاعها المحدود بالخدمات الأساسية كالرعاية الصحية، والتعليم، والمياه، والإصحاح.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

الافتقار إلي الأمن الغذائي على المستوى القطري

٣- تواجه هندوراس التي تعتبر من بلدان الدخل المنخفض انعداما خطيرا للأمن الغذائي. ولا تتوافر الخدمات للفقراء أو يصعب الحصول عليها. وترتفع نسبة عدم توافر الغذاء والأمن الغذائي بين الأسر الريفية (ولاسيما بين الأسر الصغيرة التي تزاول الزراعة المعيشية) بسبب عجز الإنتاجية. ويرجع ذلك بدوره إلى الانتفاع المحدود بالتكنولوجيا وبالموارد الإنتاجية (كالائتمان، والمدخلات)، وإلى التدهور البيئي المتزايد. وتتراوح الخسائر في ما بعد الحصاد بين ١٥ و٢٠ في المائة بسبب عدم كفاية مرافق التخزين. كما تزداد حدة انعدام الأمن الغذائي نتيجة لضعف إمكانيات الوصول إلى الأسواق.

٤- وبصفة عامة، لم تكن الإمدادات الغذائية كافية لتلبية الحصة اليومية للفرد الموصى بها أي ٣٠٠ ٢ سعر حراري، بشكل ملائم. وعلى الرغم من بعض التحسن الذي طرأ بالمقارنة إلى المستويات المتدنية المسجلة في الثمانينات (٦٢٣ ١ سعرا حراريا)، إلا أن النصيب اليومي مازال يمثل ٨٢ في المائة من الحدّ الموصى به. وباستثناء الذرة، ارتفع المعدل الفردي للغذاء المتوافر في ما بين ١٩٨٠-١٩٨٤ و١٩٩٠-١٩٩٥ مما يعكس زيادة في الإنتاج والواردات. وقد تم تصدير الفائض الذى تحقق في إنتاج الصناعات الزراعية، بدلا من الانتفاع به للغذاء أو لتحسين الأغذية المتاحة للفقراء.

---

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة ا مريكية ما لم يذكر خلاف ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٥٠٠ ١٢ لمبيرا في مارس/ آذار ١٩٩٧.

٥- وتفتقر المواد التي يتكون منها الغذاء العادي إلى التنوع كما أنها تتسم بالقصور في البروتينات الحيوانية. وتوفر الحبوب الأساسية (الذرة، الفاصوليا والأرز) ٤٢ في المائة من السعرات الحرارية (٣٠ في المائة منها من الذرة)، في حين أن اللحوم ومنتجات الألبان لا توفر سوى ستة في المائة. ويعتبر التحول من الكعكة المصنوعة من دقيق الذرة المسماة " الترتية" إلى الخبز المصنوع من دقيق القمح، وخاصة في المناطق الحضرية، التغير الجذري الوحيد الذي طرأ على الغذاء. وقد أدى ذلك إلى انخفاض واضح في معدل استهلاك الفرد من الذرة بلغ ١٢ كيلوغراما وإلى زيادة نسبة استهلاك القمح بمقدار خمسة كيلوغرامات للفرد في العام.

٦- تعتبر الفاصوليا من الأغذية الأساسية الوحيدة التي سجلت زيادة حقيقية خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥، حيث بلغ معدل النمو السنوي ٥,٨ في المائة. وترجع هذه الزيادة إلى الفرص التي أتاحها فتح الأسواق أكثر مما ترجع إلى الطلب المحلي. وارتفع إنتاج الذرة بنسب تقل قليلا عن معدلات النمو السكاني، في حين أن التنوع الكبير في إنتاج الأرز يدل، على ما يبدو، على الافتقار إلى أية ميزة نسبية في زراعة هذا المحصول. ونتيجة لذلك، ازداد بشكل ملموس الاعتماد على الصادرات التي أصبحت تمول نحو ٥٠ في المائة من الإمدادات الداخلية من الحبوب الأساسية.

٧- ويزداد ضعف الأسر التي ليس في مقدورها الحصول على الحد الأدنى من الغذاء خلال الفترات العجفاء التي تقع بين فترتي حصاد أو في حالة عجز المحصول. وتتعاظم خلال هذه الفترات أهمية الدور الحاسم الذي تلعبه عمليات المعونة الغذائية الموجهة إلى هذه الأسر المعنية. أما مشكلات الأمن الغذائي العابرة التي تبرز في حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية، فهي نادرة وتنحصر عادة في الساحل الشمالي (العواصف الاستوائية، الأعاصير)، وفي الجنوب (الجفاف). ولم يعلن منذ عام ١٩٩٠، إلا عن حالة طوارئ واحدة، على الرغم من أن مساحات عديدة من الأراضي الزراعية والكثير من المجتمعات المحلية الواقعة على طول الساحل وعلى ضفاف الأنهار الرئيسية تجتاحها الفيضانات بانتظام وتصاب بأضرار جسيمة.

السكان المتأثرين بالفقر وبعدم توافر القدر الملائم من الغذاء

٨- ابتداء من عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٤، انعكس الاتجاه نحو تفاقم حدة الفقر الذي كان سائدا في هندوراس خلال الثمانينات. وفيما بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٤، بدأت آثار الفقر تخف وانخفضت نسبته من ٧٥ إلى ٦٧ في المائة. كما ارتفعت نسبيا، خلال نفس الفترة، الأسعار والعمالة في القطاع الزراعي، وانخفضت بالتالي النسبة المئوية المطلوب استقطاعها من الدخل للحصول على التشكيلة الغذائية، من ٧٦ في المائة إلى ٦٦ في المائة.

٩- وعلى الرغم من ذلك، واجهت ٤٧ في المائة من الأسر (٠٠٠ ٤٣١)، في عام ١٩٩٤، أزمة اقتصادية خطيرة، وعاشت ٢٠ في المائة منها، أي أكثر من ١.١ مليون نسمة، في حالة من الفقر المدقع. وتعتبر ٦٥ في المائة من الأسر التي تكون فيها المرأة ربة الأسرة (٢٤ في المائة من المجموع الكلي) أسرا فقيرة. وفى عام ١٩٩٣ كانت المرأة لا تمثل سوى ٣٠ في المائة فقط من مجموع السكان النشطين اقتصاديا. كما أن هناك فوارق كبيرة بين الأجور: فأجر المرأة لا يمثل في المتوسط سوى ٧٦ في المائة من أجر الرجال، في حين أن متوسط الحد الأدنى لأجور العاملات في الزراعة لا يمثل سوى ٧٩ في المائة من المتوسط على المستوى القطري.

١٠- أدت الترتيبات المتخذة للحدّ من الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي إلى مزيد من الاستثمارات في قاعدة الخدمات وفي البنية الأساسية. غير أن، الفائدة التي عادت على سكان الريف كانت أقل نسبيا من تلك التي حققها القطاع الحضري، كما لوحظ نوع من الانحياز لصالح المناطق الحضرية عند توزيع الاستثمارات الاجتماعية. وعلى الرغم من الإنجازات

الكبيرة التي تحققت بالمقارنة إلى حجم المشكلة، إلا أنها كانت محدودة ولم تنعكس آثارها على الأوضاع التغذوية للأسر، مثل تحسين الغذاء أو استخدام أفضل للأغذية. وهكذا، بقيت نسبة المواليد الذين يقل وزنهم عن المعدلات الطبيعية ثابتة (حوالي ١٠ في المائة)، وكذلك نسبة سوء التغذية المزمن (لمن هم في سن يتراوح بين صفر وخمس سنوات) التي لم يطرأ عليها أي تغيير تقريبا منذ عام ١٩٨٧، وبقيت على ما هي عليه أي ٣٩ في المائة. وخلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥، ارتفعت نسبة سوء التغذية بين تلاميذ المدارس في ما بين سن ست وتسع سنوات، من عام ٣٥ إلى عام ٣٩ في المائة. ويؤثر سوء التغذية على ٢١ في المائة من الأمهات حيث مازالت نسبة الوفيات المرتبطة في ٨٣ في المائة من الحالات بآثار الولادة، مرتفعة بينهن.

١١- وانخفضت نسبة الأمية بين الكبار، ولكن بمعدلات تقل عن معدلات النمو السكاني، ولذلك ارتفع عدد الأميين من البالغين من ١,٤ إلى ١,٦ مليون، يتركز أغلبهم في المناطق الريفية. وتنتشر "الأمية العملية" (فقد المهارة في القراءة والكتابة نتيجة لعدم الممارسة) بين النساء، بنسب أكبر من الرجال.

١٢- على الرغم من أن نسبة قيد الأطفال في المدارس بلغت، خلال السنوات الأخيرة، ٩٠ في المائة، إلا أن ٦٤ في المائة من النساء الراشدات و٥٢ في المائة من الرجال لم يتلقوا أي نوع من التعليم الرسمي. ومازالت نسب ترك الدراسة وإعادة السنة الدراسية مرتفعة، والبنات يعتبرن أقل انتظاما في الدراسة عن البنين.

مواقع الفقر والسكان المقصودين

١٣- يتمركز ٥٣ في المائة من المجموع الكلي للأسر المعوزة (٠٠٠ ٢٢٦) في المناطق الريفية. وينعكس متوسط الدخل الريفي (الذي لم يكن يمثل، في عام ١٩٩٣، سوى ٤٢ في المائة من الدخل في المناطق الحضرية) وانخفاض عدد السعرات التي يتناولها أفراد تلك الأسر (٧٦ في المائة من الحصة اليومية الموصى بها)، على مستويات انعدام الأمن الغذائي الأسري المرتفعة للغاية وعلى متوسط نسبة سوء التغذية التي تبلغ ٤٥ في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة في المناطق الريفية.

١٤- وتقع أكثر المناطق عوزا وأعلاها في نسبة الفقراء في بلديات المناطق الواقعة شرقي وجنوبي البلد، إينتيبوكا، ليمبيرا، فالّى، شولوتيكا، أولانشو، لاباز، إلبارايزو، كوبان، أوكوتيبيك، شمالي كولون، وجنوبي سانتا بربارا وفرانشسكو مورازان (خريطة الفقر، صندوق هندوراس للاستثمار الاجتماعي، ١٩٩٣). وتضم هذه البلديات نسبة كبيرة من الحيازات الصغيرة حيث يقل على الدوام الإنتاج الغذائي المخصص للاستهلاك الذاتي عن مستوى الكفاف. أما فرص العمالة الريفية فهي محدودة وضعيفة الأجر. وتتركز بشكل حاد، مستويات سوء التغذية التي تزيد على ٦٥ في المائة وبخاصة في ٢٨ بلدية في إنتيبوكا، وليمبيرا، ولاباز، وكوبان، واكوتيبيك، وسانتا بربارا، والبرايزو.

١٥- والسكان المعرضون أكثر من غيرهم لانعدام الأمن الغذائي هم أعضاء أسر صغار المنتجين الريفيين، وبخاصة النساء من ربات الأسر، والحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة. ويبلغ معدل الدخل الفردي للمزارعين الذين يملكون حيازات تقل مساحتها عن ثلاثة هكتارات، نحو ١٤ دولارا يوميا، أي أنه يقل عن معدلات العمال الزراعيين المعدمين. ويُستكمل هذه الدخل بفضل الأعمال المؤقتة أو الأنشطة التجارية الصغيرة التي تضطلع بها النساء أساسا. ويتضح من تقرير **للصندوق الدولي للتنمية الزراعية** صدر في عام ١٩٩٣، أن الأسر الفلاحية التي ترأسها النساء (حوالي ٢٠ في المائة) تعانى من نسب أعلى من الفقر.

١٦- تعتبر الهجرة الموسمية إلى الخارج سعيا وراء عمل مجز، الإجراء المعتاد لمواجهة انعدام الأمن الغذائي. ويزداد العبء الواقع على كاهل النساء أثناء أكثر فترات العجز الغذائي حدة، إذ أنهن يقمن وحدهن برعاية أطفالهن، في الوقت الذي يسعى فيه الأزواج بحثا عن فرص اقتصادية أخرى. وتتسبب مثل هذه الهجرة المؤقتة في تمزق الأسر.

الاحتياجات إلى المعونة الغذائية

١٧- تعتبر الحاجة إلى المعونة الغذائية حاسمة للأسر المقيمة في المناطق الريفية التي تواجه بشكل دوري عجزا غذائيا مزمنا مع كل ما يصاحب ذلك من ظروف مضنية. وتضم هذه الأسر ٦,٤ عضوا في المتوسط وتنخفض مستويات إنتاج الغذاء ومستويات الإنتاجية فيها بسبب نوعيه التربة الفقيرة، وانخفاض نسبة هطول الأمطار، والافتقار إلى المساعدة التقنية. وكثيرا ما تبيع هذه الأسر جزءا من محاصيلها خلال فترة الحصاد لتلبية احتياجات أساسية أخرى كشراء الملابس، والأدوات، والمواد المدرسية والأدوية. وفي السنوات التي تقل فيها نسبة هطول الأمطار، كثيرا ما لا يكفي محصول الحبوب الأساسية (الذرة والفاصوليا) لتلبية احتياجات الأسرة على مدار السنة. وتضطر هذه الأسر، في السنوات التي يسجل فيها المحصول عجزا، إلى شراء الأغذية الأساسية بأسعار متقلبة، وتعانى هكذا من حدة انعدام الأمن الغذائي. وفي مثل هذه الظروف، تعتبر المعونة الغذائية ميزة نسبية، حيث أنها تمثل إضافة فعلية إلى الدخل كما أنها تضمن توافر حدّ أدنى من الغذاء إلى أفقر السكان.

١٨- وهكذا، فمن بين المكونات الأساسية للإستراتيجية الحكومية لتحسين الأمن الغذائي الأسري، تعزيز الأوضاع التغذوية، وتحسين مستويات معيشة أشد المجموعات ضعفا (الأطفال دون سن الخامسة، الحوامل والمرضعات، النساء من ربات الأسر) خلال الفترات الحرجة من حياتهم عن طريق عمليات المعونة الغذائية الموجهة لصالحهم. فإذا ما تم حصر توزيع الأغذية في إطار زمني محدد بكل دقة، سينخفض إلى أدنى حدّ خطر الاعتماد عليها كلية، في حين أن المشاركين سيجدون فيها حافزا للانتفاع بالفرص التي يتيحها المشروع. وإذا ما تم تركيز المعونة الغذائية على أشد المجموعات ضعفا، فإن تأثير ذلك على تحسين الأمن الغذائي الأسري سيكون بالغ الأهمية.

١٩- علاوة على ذلك، ستساهم أنشطة الغذاء مقابل العمل في تحسين إنتاجية الزراعة، وفي الانتفاع بالخدمات نتيجة لتثبيت التربة، وتخزين المياه، وتحسين خصوبة التربة، وإقامة البنية الأساسية كالطرق، والمدارس، والمرافق المجتمعية، والمراكز الصحية، الخ. كما أن من شأن أنشطة الغذاء مقابل العمل تيسر التوجيه الذاتي للموارد نحو المستفيدين. فأشد المجموعات حاجة هي تلك التي تقبل العمل مقابل وجبة غذائية يومية، تمثل عادة ٨٠ في المائة من الحد الأدنى للأجر اليومي.

أولويات الحكومة وسياساتها لمواجهة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

الإستراتيجية والسياسات

٢٠- الأهداف الرئيسية لسياسة الحكومة هي تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستمر، وتحديث الدولة، والتنمية الاجتماعية القائمة على المشاركة، والأمن الغذائي. كما ركزت السياسات الاقتصادية الكليّة على النواحي الضريبية،

والنقدية، وتلك المتعلقة بالصرافة، وعلى خلق بيئة إنمائية ملائمة للقطاع الزراعي تعتمد على إلغاء الدعم وعلى فتح الأسواق.

٢١- تعمل السياسة الزراعية على إقامة الأسس اللازمة للتنمية الريفية والزراعية المستمرة، ولتحسين الأمن الغذائي من خلال: (أ) تحرير التجارة في المنتجات الزراعية والحيوانية (القيود على الأسعار لا تنطبق إلا على الحبوب الأساسية وحدها)؛ (ب) تحسين انتفاع صغار المنتجين بالأرض وضمان ملكيتهم لها سواء كانوا من الرجال أو النساء؛ (جـ) زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية باستخدام الابتكارات التكنولوجية، والاستثمار في أعمال الري، وزيادة الانتفاع بموارد الاستثمار.

٢٢- لم تطبق هذه السياسات بعد كاملة. ومازالت الحكومة تتدخل في أسواق الحبوب الأساسية، في حين حققت طرق تحسين خدمات نقل التكنولوجيا تقدما ملموسا. ولم تتأخر برامج تحسين ملكية الأراضي وتنظيمها، والانتفاع بموارد التمويل وحدها فحسب، وإنما أيضا يبدو أن الفرص المتاحة لأصحاب الحيازات الصغيرة للانتفاع بموارد الائتمان قد تضاءلت بالفعل.

٢٣- وتسعى السياسة الحرجية إلى زيادة الاستخدام المستمر للموارد الطبيعية، وإلى خلق فرص العمالة في المناطق الريفية، عن طريق: (أ) تثبيت الملكية وزيادة الكفاءة التكاليفية في القطاع الحرجي؛ (ب) تحسين إدارة الموارد الحرجية وأحواض الأنهار؛ (جـ) المساعدة على تحسين أوضاع المنظمات التي تضم أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الحرجية. أما الوكالات الحكومية التي تتعامل مع قطاع الغابات، مثل مؤسسة هندوراس لتنمية الغابات، فقد شرعت في إتباع مناهج تقوم على المشاركة وعلى تحليل القضايا المتعلقة بالجنسين عند تنفيذ المشروع.

٢٤- يعتبر قانون البلديات (١٩٩٠) أساسيا لتنفيذ برنامج اللامركزية البلدية ولعملية تحديث الدولة. ويحدد هذه القانون نطاق استقلال البلديات، كما أنه يوضح المسؤوليات والاعتمادات المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات. وتواجه البلديات صعوبات في الاضطلاع بمسؤولياتها الجديدة بسبب قدراتها الإدارية المحدودة.

٢٥- تم إيلاء الأولوية في جميع القطاعات إلى القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويعتبر المكتب الحكومي للمرأة مسؤولا (من خلال اللجنة القطرية للنساء) عن تنسيق الإدماج الفعلي لمنظور كل جنس من الجنسين في أنشطة القطاع العام والمنظمات غير الحكومية الإنمائية. وتسعى برامج العمل لإيجاد الطرق اللازمة لضمان تساوى الفرص ولتشجيع المرأة على المساهمة إيجابيا في عملية صنع القرار. فحتى عام ١٩٩٠ كانت المرأة تواجه، على سبيل المثال، تمييزا في ما يتعلق بتملك الأرض وبالانتفاع بموارد الائتمان. وعلى الرغم من إصدار التشريعات الملائمة لمعالجة هذه المشكلات، إلا أن تنفيذ هذه الإجراءات كان بطيئا وبالأخص في المناطق المنعزلة وفى المواقع التي يتسم فيها تنظيم المجتمعات بالتخلف.

٢٦- أما حالات الطوارئ في البلد، فتضطلع بمواجهتها لجنة الطوارئ الدائمة (المنشأة في عام ١٩٩٠)، التي تعمل من خلال ١١ لجنة للتنمية الإقليمية. وتتضمن أنشطة لجنة الطوارئ الدائمة تنسيق المعونة في حالات الطوارئ، وتدبيرها، وإدارتها. غير أن، التجارب الأخيرة دلت على الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز قدرات هذه الهيئة على الاستجابة، والتنسيق، والإدارة لكي تتمكن من مواجهة حالات الطوارئ.

البرامج والمشروعات

٢٧- تنعكس سياسات وإستراتيجيات الأمن الغذائي لحكومة هندوراس على خطة الأمن الغذائي والتغذوي. وتتضمن بعض الأنشطة المحددة برامج للتعويض وللمعونة الاجتماعية، تستهدف تعويض الآثار الجانبية السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، على المدى المتوسط، عن طريق ضمان إضافة إلى الدخل تقدم نقدا وفى شكل أغذية، وعن طريق خلق فرص عمالة لصالح أشد المجموعات ضعفا. ويتولى تنفيذ البرامج الأساسية صندوق هندوراس للاستثمار الاجتماعي، وبرنامج التعويضات الأسرية، وبرامج التغذية المدرسية.

٢٨- ومنذ عام ١٩٩٠، نفّذ صندوق هندوراس للاستثمار الاجتماعي استثمارات بلغت قيمتها نحو ١٣٠ مليون دولار. وعلى الرغم من أن تنفيذ الأنشطة كان مرضيا بصفة عامة، إلا أنه اكتنف ببعض الضعف سواء في طريقة تحديد المستفيدين، أو في مشاركة المجتمعات المحلية، أو في التنسيق مع جهات التمويل الأخرى والوزارات المعنية.

٢٩- وفيما بين عام١٩٩٠ وعام ١٩٩٥، قدمت إعانات بلغ مجموعها الكلي ٤٤,٥ مليون دولار عن طريق ثلاثة برامج للتعويضات الأسرية، وباستخدام قسائم تدفع لحاملها. وقد انتفعت من القسيمة المدرسية ٠٥٥ ٤ مدرسة موزعة على ٢١٣ بلدية، كما استفاد منها الأطفال المنتمين إلى أسر يقل دخلها الشهري عن ٣٦ دولارا. أما القسيمة المخصصة للأمهات والأطفال فشملت ٢٧٨ مركزا صحيا، واستفادت منها الحوامل، والمرضعات وكذلك الأطفال دون سن الخامسة الذين يترددون على المراكز الصحية لإجراء كشف طبي. كما اضطلعت برامج التعويضات الأسرية بأنشطة أخرى منها: برنامج قسيمة كبار السن الذي لم يتقرر إلا مؤخرا، وهو مخصص أساسا للمسنين في المجموعات العرقية؛ وبرنامج التدريب المهني الذي يهدف إلى الحدّ من الاعتماد على القسائم عن طريق توفير التدريب، وإتاحة إمكانية الانتفاع بالموارد لمجموعات النساء اللواتي يرغبن الشروع في أنشطة إنتاجية. ومن أهم المشكلات التي تواجه برامج التعويضات الأسرية، مخاطر الاعتماد على القسائم، وتدنى قيمة الإضافة إلى دخل المستفيدين نتيجة لفقد القسيمة لقيمتها (بسبب التضخم)، واتساع دائرة التغطية (عدد أكبر من المستفيدين مقابل عدد أقل من القسائم).

٣٠- برنامج الإفطار والغذاء المدرسي. لاقى هذا البرنامج، المناط الذى تتولى مسؤولية تنفيذه وزارة التعليم، دعما أساسيا من منظمة كير، وأفاد ٠٠٠ ٣٠٠ طفل منتشرين في جميع أنحاء البلد قبل أن ينتهي في عام ١٩٩٥. ويعكس إنهاء هذا البرنامج تغيرا في برمجة منظمة كير. كما أنه يعكس الشكوك التي اكتنفته بعد تقييم الكفاءة التكاليفية والآثار التعليمية للقسائم النقدية بالمقارنة إلى الوجبات المدرسية. وقد حلّت محله مرحلة رائدة لمدة عام (مشروعات التغذية المدرسية) نفذت في مقاطعتين لصالح ٠٠٠ ٢٥ تلميذ في ٣١٩ مدرسة (١٩٩٦). ومازالت المجموعة الأوروبية تقدم الدعم لصالح ٠٠٠ ١٣٠ طفل في ٤٦٠ ٢ مدرسة. وتخطط وزارة التعليم لنقل البرنامج، على المدى المتوسط، إلى البلديات والشروع في تحقيق اللامركزية.

٣١- تعتبر برامج التنمية الريفية أهم الأنشطة التي تعود بالفائدة المباشرة على صغار المنتجين. وتتضمن هذه البرامج سمات ابتكاريه في ما يتعلق بإدارتها، منها: (أ) التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمستفيدين من أجل تنفيذ المشروعات وإدارتها كما هو الحال فيما يتعلق ببرنامج التنمية الريفية، وعلى سبيل المثال، برامج التنمية الريفية للمنطقة الغربية، PLANDERO الذي تموله الحكومة بفضل قرض مقدم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ (ب) صيانة الموارد الطبيعية والأنشطة المولدة للدخل، بتمويل من **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**؛ (ج) تدريب الحرفيين وصغار المنتجين على بناء الصوامع وعلى الإدارة فيما بعد الحصاد، بفضل التمويل والمعونة الفنية المقدمين من **التعاون**

السويسري؛ (د) برامج التدريب على الإنتاج الزراعي، وصيانة التربة ومشتريات الأغذية محليا، بالتعاون مع **برنامج الأمن** الغذائي للحكومة الألمانية.

برامج المعونة الغذائية

٣٢- من الأنشطة الرئيسية التي تدعمها المعونة الغذائية تلك التي يجرى تنفيذها بفضل برنامج الولايات المتحدة " الغذاء من أجل السلام" والمشروعات التي يدعمها **برنامج الأغذية العالمي**. وتقدم الولايات المتحدة معونتها الغذائية من خلال القانون ٤٨٠، الباب الثاني والثالث. وتضطلع منظمة كير بتنفيذ الباب الثاني، وتقدم الأغذية من خلال ثلاثة مشروعات تنفذ في غربي هندوراس: (أ) مشروع إدارة المعونة الصحية للأسر(HOGARSA) بالتعاون مع المراكز الصحية الريفية التي تقدم أيضا الغذاء للحوامل والمرضعات وللأطفال دون سن الثانية الذين يعانون من سوء التغذية؛ (ب) مشروع فرص العمالة والتنمية الريفية (PODER) ويضطلع هذا المشروع ببناء الطرق وتحسينها وبناء الأسواق البلدية، وتوزيع الغذاء مقابل العمل في فترات الأزمات؛ (ج) مشروع الأمن الغذائي (EXTENSA) ويوفر التدريب للمزارعين لتشجيعهم على تنويع الإنتاج، وكذلك تدريب النساء على الأنشطة التغذوية وعلى الرعاية الصحية الأساسية. أما المعونة التي تقدم تنفيذا للباب الثالث، فتشمل كميات القمح التي تحول إلى نقد لتوفير الموارد المقابلة للأنشطة الأخرى. وقد تم تحليل أنشطة برنامج الأغذية العالمي بعمق في الفقرات التالية.

٣٣- من الضروري عند وضع أي تصميم لأنشطة جديدة للمعونة الغذائية إجراء تقييم دقيق للنتائج التي تحققت وما أسفرت عنه أعمال التحليل الأخيرة التي أظهرت أن المعونة تتركز بشكل ملموس في لمبيرا، وانتيبوكا، ولاباز (مع احتمال تكرار المستفيدين والمغالاة أيضا في الاهتمام ببعض المناطق). كما أنه من المتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق اللامركزية في الإدارة وفى مراقبة الأنشطة، عن طريق تعزيز مشاركة المستفيدين، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والبلديات في العملية.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

٣٤- بدأت أنشطة البرنامج في هندوراس في عام ١٩٦٤. وفي شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، كان قد تم الانتهاء من تنفيذ ٤٣ مشروعا بلغت تكلفتها الكلية التي تحملها البرنامج زهاء ١١٢,٨ مليون دولار. وكان نصيب الأنشطة الإنمائية من هذه الموارد ٧٩ في المائة (٢١ مشروعا، بما في ذلك ستة مشروعات للتدخل السريع)، في حين أن الرصيد المتبقي ويمثل ٢١ في المائة من الموارد فخصص لأنشطة حالات الطوارئ (٢٢ مشروعا)، ولاسيما لأعمال الإغاثة من الأعاصير والفيضانات ولمساعدة اللاجئين.

٣٥- وحتى عام ١٩٧٩، كانت أنشطة الطوارئ لا تمثل سوى ٢,٥ في المائة من إجمالي مساعدات **البرنامج**. ثم ارتفعت هذه الأرقام بشكل مثير خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٩، حتى أصبحت تمثل ٥٨ في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة، ولاسيما لتوفير الغذاء للاجئين القادمين من غواتيمالا، ونيكاراغوا، والسلفادور. واعتبارا من عام ١٩٩٠، خصصت جميع الموارد المعتمدة للأنشطة الإنمائية.

المشروعات الجارية

٣٦- تضمنت الفترة موضوع هذا التحليل (١٩٩٠-١٩٩٥) أربعة مشروعات (٤٢,١ مليون دولار)، أي ما يوازي ٣٧ في المائة من مجمل المساعدات المقدمة من البرنامج منذ عام ١٩٦٤. وثلاثة من هذه المشروعات مازالت قيد التنفيذ.

٣٧- تأثر تنفيذ أنشطة البرنامج خلال هذه الفترة بالإصلاحات، وببرنامج التعديل الاقتصادي الهيكلي (بدأ عام ١٩٩٠)، وبتغيير الحكومة (١٩٩٤). وكان من نتائج ذلك: (أ) الافتقار إلى التنظيم المؤسسي وإلي تحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ بالنظر إلى بطء عملية الإصلاح بالمقارنة إلى سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات؛ و (ب) تغير في توجه السياسات، وفي السلطات، وفى كبار موظفي القطاع العام. وكانت كل هذه العوامل، بالإضافة إلى المشكلات المالية وغيرها، مثل الجفاف، وأزمة الطاقة في عام ١٩٩٤، سببا في بطء معدلات تنفيذ مشروعات البرنامج.

التنمية الزراعية، والحرجية، وتنمية البنية الأساسية (المشروع هندوراس ٣٩٢٦)

٣٨- يهدف هذا المشروع القائم على الغذاء مقابل العمل، والذي تبلغ تكلفته الكلية ٣٩,٢ مليون دولار (٢٠,٢ مليون دولار من البرنامج و١٩ مليون دولار من الحكومة)، إلى الحدّ من تدهور الموارد الطبيعية، وإلي إصلاح وبناء قاعدة البنية الأساسية، وإلى زيادة فرص العمالة بين السكان المعنيين. وقد موّل المشروع، حتى الآن، ١١ مليون يوم عمل (٦١ في المائة من الهدف) لصالح ٠٦٣ ٢٢٦ مستفيدا (٧٠ في المائة من المستهدف)، كما وزّع ٢٢٤ ٣١ طنا من الأغذية (٥٧ في المائة من الهدف الأصلي، أو ٨٣ في المائة من الأغذية الفعلية التي تلقاها المشروع). وستستخدم الكميات المتبقية من الأغذية للأنشطة الجارية. وقد تم تصميم المشروع هندوراس ٥٦٠٩ لمواصلة تنفيذ مختلف المكونات الناجحة من المشروع رقم ٣٩٢٦.

٣٩- ومن بين إنجازات المشروع البارزة: (أ) برنامج تعليم الراشدين (٠٠٠ ٥٠ مستفيد في عام ١٩٩٦)، المنفذ بالتنسيق مع وزارة التعليم والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ (ب) الأنشطة المتعلقة بتحسين وبناء البنية الأساسية من أجل تيسير الانتفاع بها؛ (ج) إعادة التشجير وحماية الأنشطة الحرجية (١,٣ مليون هكتار). وأوضح التقييم المزايا الملموسة التي تحققت فيما يتعلق بالدخل، وبأنشطة تعليم الراشدين، وبخفض الخسائر في ما بعد الحصاد (انتفاع المجتمعات المحلية النائية بالبنية الأساسية)، وبخلق فرص العمالة للمرأة.

٤٠- وأهم الصعوبات التي صادفها المشروع ترجع إلى مشكلات تتعلق بالتصميم والتنفيذ، وبضعف الهيئات الحكومية المناطة بالتنفيذ، وبعدم القدرة على اكتشاف المشكلات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حينه، وبالتنسيق (١٢ وكالة منفذة). ومن الجوانب التي أثارت المشكلات: التقدم البطيء في أنشطة صيانة التربة والمياه (١٣ في المائة من المستهدف)، والافتقار إلى التدابير الفعالة لمواجهة حالات الطوارئ، حدث أثناء عاصفة "جرت" الاستوائية في عام ١٩٩٤ وأثناء موجة الجفاف التي طرأت خلال نفس العام. وكان ذلك نتيجة لإعادة هيكلة وزارة الموارد الطبيعية (خصخصة المساعدة التقنية)، ولضعف الاستجابة الحكومية لمواجهة حالات الطوارئ. وكان من بين المعوقات الأخرى عدم توافر البيانات التفصيلية من أجل رصد مشاركة المستفيدين، وتقييم المزايا التي حققها المشروع لكل جنس من الجنسين. ومن المقرر بذل جهود خاصة لإجراء التحليل، بالاشتراك مع الأطراف المقابلة، لآثار المشروع الإيجابية على النساء والرجال.

الإصحاح، والمعونة التغذوية للمجموعات الضعيفة، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية (المشروع هندوراس ٢٥٢٣ – (التوسع الأول))

٤١- بلغت التكلفة الكلية للمشروع ١٦,٧ مليون دولار (٩,٧٤ مليون دولار من **البرنامج** ٧ ملايين دولار من الحكومة). ومن المساهمات المقدمة من **البرنامج**، تم توزيع ٠٠٠ ٢٢ طن من السلع مباشرة وتحويل ٠٠٠ ٥ طن (قمح) إلى نقد. والهدف الأساسي من المشروع هو زيادة نسبة تردد المجموعات الضعيفة (وبخاصة الحوامل والمواليد) على المراكز الصحية والغذائية الأولية في أشد المجتمعات المحلية فقرا، عن طريق توزيع حصص غذائية أسرية كحافز على التردد. كما توافرت للمشروع موارد للتدريب على الأنشطة التغذوية والصحية، ولتشجيع تردد الأطفال دون سن المدرسة على مراكز الرعاية النهارية. أما الموارد الناجمة عن تحويل السلع إلى نقد فهي لدعم الأنشطة الإنمائية للمجتمعات المحلية وللأسر، علاوة على الأنشطة الإنتاجية (التدريب والائتمان)، مع إيلاء عناية خاصة بالنساء.

٤٢- وعاد المشروع بالفائدة على ٨٠٠ ٣٢ امرأة وطفل في المراكز الصحية (٨٧ في المائة من الهدف المحدد) وعلى ٩٤٣ ٤ طفلا دون سن المدرسة (٨١ في المائة من الهدف). وازدادت نسبة تردد المستفيدين على المراكز الصحية بشكل ملحوظ. كما نجحت المنظمات غير الحكومية مثل "مركز الدراسات والتنمية" (CEPROD) و"المشاركة مع أطفال الشوارع" (COMPARTIR) التي تقدم يد العون للأطفال دون سن المدرسة، في إشراك الأمهات في إدارة هذا النشاط. وتعطل تنفيذ المشروع خلال السنتين الأوليين لأسباب ترجع إلى مشكلات في توزيع البرمجة وإلى ضعف القدرات الإدارية لوزارة الصحة في التنسيق في تنفيذ أنشطة المشروع التكميلية. وكانت إنجازات أنشطة التدريب والائتمان متواضعة (نفذتها برامج التنمية الإنسانية المحلية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (جرى تدريب ٠٠٠ ١ امرأة و٦٧٠ رجلا، وحصلت ٣٠٤ أسر على الائتمان)، في حين أن إجمالي عدد المستفيدين من الإسكان لم يتعد ٧٠٠ ٢ مستفيد (نفذه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: الموئل**).

برنامج القسائم الغذائية (المشروع هندوراس ٤٣٧١)

٤٣- يستهدف المشروع مساعدة الحكومة عن طريق الاشتراك في تمويل القسائم الغذائية بواسطة برنامج التعويضات الأسرية. وسيساهم البرنامج في التكلفة الكلية بمبلغ ١٠,٩ مليون دولار (بفضل تحويل سلع البرنامج إلى نقد)، وستدفع حكومة هندوراس في المقابل ١٧ مليون دولار. ومن الموارد المقدمة من البرنامج سيوزع ٩١ في المائة على هيئة قسائم غذائية في المدارس (قسائم للنساء من ربات الأسر وللمراكز الصحية). ويستخدم رصيد الموارد في إنشاء صندوق متجدد الموارد للأنشطة الإنتاجية ولتحسين البنية الأساسية في المراكز المخصصة للأطفال دون سن المدرسة.

٤٤- وبفضل الموارد المقدمة من البرنامج، تمكن برنامج التعويضات الأسرية من توزيع ٠٠٠ ٠٤١ ١ قسيمة غذائية على الأمهات من ربات الأسر (٧٢ في المائة من المستهدف) استفاد منها ٢٦٢ ١٧٨ تلميذا وأمهاتهم (١٢٣ في المائة من المستهدف). وانخفض الدخل الإضافي لكل مستفيد بنسبة ٤٢ في المائة بالنظر إلى الخفض المماثل الذي طرأ على عدد القسائم (٥,٨ قسيمة لكل مستفيد سنويا بدلا من ١٠ قسائم كانت مقررة في الخطة، أو ١١٦ لمبيرا بدلا من ٢٠٠ لمبيرا). كما تم بالمثل توزيع ٠٠٠ ٢٤٨ ١ قسيمة لرعاية الأمهات والأطفال (٦٧ في المائة)، استفادت منها ١٨١ ١٤٥ من الحوامل والمرضعات (٩٣ في المائة من الهدف). وانخفض هنا أيضا الدخل الإضافي لكل مستفيد بنسبة ٢٨ في المائة (من ٢٤٠ لمبيرا إلى ١٩٢ لمبيرا لكل مستفيد سنويا)، في حين انخفض عدد القسائم بنسبة ٣٦ في المائة (٨,٦ قسيمة لكل

مستفيد سنويا بدلا من ١٢ قسيمة كما كان مقررا). وعلاوة على ذلك، أدى التضخم، في الحالتين، إلى خفض القيمة الفعلية للقسائم. كما أن عدم انتظام شحنات البرنامج أثرت بشكل سيئ على الأهداف المنشودة من توزيع القسائم.

٤٥- وقد جرى مؤخرا تقييم ومناقشة فعالية مشروع التغذية المدرسية (القسائم الموزعة على النساء ربات الأسر) وآثاره بالمقارنة إلى القسائم الموزعة عن طريق المراكز الصحية وإلى توزيع الأغذية مباشرة. واتضح ما يلي: (أ) أن مردودية تكاليف مشروع التغذية المدرسية (البطاقات الموزعة على ربات الأسر) وآثاره على الانتظام في الدراسة أكبر من الوجبات المدرسية. إلا أنه، لم تكن له آثار تغذوية كما أنه لم يؤثر على معدلات إعادة الفصول الدراسية؛ (ب) أن القسائم الموزعة عن طريق المراكز الصحية لم تؤثر على معدلات التردد على المراكز الصحية كما أن آثارها التغذوية ضعيفة. ويؤيد البرنامج إنهاء برنامج القسائم الغذائية الذي يضطلع به برنامج التعويضات الأسرية في عام ١٩٩٦ وعدم توسعه.

٤٦- أما مكون الصندوق المتجدد المقترح فلم ينطلق عمليا. (لم يستفد منه سوى ١٩٦ شخصا). في حين أن الموارد المخصصة للتدريب، تحت مسؤولية الحكومة، لم تفتح اعتماداتها إلا بعد تأخر استمر لمدة سنتين. وبالمثل، لم تنفذ مراكز الرعاية النهارية المخصصة لمعاونة النساء المشتركات في البرامج التدريبية.

خلق فرص العمالة على المدى القصير (المشروع هندوراس ٤٨٩٩)

٤٧- كان المشروع يهدف إلى التخفيف من آثار برنامج الإصلاح الهيكلي على أشد السكان ضعفا. وكان من المقرر تحويل الموارد (٩ ملايين دولار من الحكومة و١,٩٨ دولار من البرنامج) عن طريق برنامج لتنشيط العمالة يرتبط ببناء مرافق قاعدة البنية الأساسية.

٤٨- من الصعب تقييم فوائد المشروع والمستفيدين منه. فقد طرأت في بعض الحالات تغييرات على الثوابت الأولية للعمالة، وبدلا من استخدام الأفراد تم استخدام مجموعات من الأسر، واعتبر ذلك ضمن مؤشرات المشروع. وكان من نتائج المشكلات التي صاحبت تصميم المشروع (منها على سبيل المثال، الشرط الذي يقضى باستخدام العمال غير المهرة دون غيرهم) أن انخفضت مساهمات البرنامج فى التكلفة الكلية للأعمال المنفذة من ٧ إلى ٥ في المائة. كما أدى البحث عن موارد إضافية إلى تعطل تنفيذ المشروع، علاوة على التأخر الذي ترتب على عدم وصول الأغذية المقرر تحويلها إلى نقد. وهكذا، انخفضت المساهمة المقررة لأنشطة المشروع في العام الأول بمقدار ٥٠ في المائة تقريبا (من ١,٩٨ مليون دولار إلى ٩١٠ ٠٠٠ دولار). وقد أعيد تحديد الأهداف وتوسيع المشروع لفترة إضافية مقدارها سنتين. بالإضافة إلى ذلك، تأثر المشروع أيضا، بشكل سلبي، من تأخر الإدارة، ومن البطء في الإفراج عن الموارد المقابلة من جانب حكومة هندوراس.

المنجزات الرئيسية من الأنشطة والدروس المستفادة

٤٩- اتسم تنفيذ الأنشطة عموما، بعدم الانتظام، ومن الصعب قياس الفعالية. وعلى الرغم من أن الأهداف في بعض المشروعات قد تم تجاوزها بالفعل (المستفيدون في المشروعات رقم ٤٣٧١ و٤٩٨٨)، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا نتيجة لتمديد المشروعات لفترات جديدة، مما أدى في بعض الحالات إلى تضاعف فترة التنفيذ المقررة ثلاث مرات (المشروع رقم ٤٨٩٩)، وللخفض الملموس في حجم الإضافة إلى الدخل. ففيما يتعلق بالمشروع رقم ٤٣٧١ كانت النتيجة مستفيدين أكثر، وقسائم أقل، وانخفاضا في حجم الإضافة إلى دخل كل مستفيد.

٥٠- وتمثلت المعوقات الرئيسية في ضعف قدرات القطاع العام على التنسيق والتنفيذ، فضلا عن الافتقار إلى الموارد المقابلة. وتكررت مشكلات التنسيق في المشروع رقم ٣٩٢٦ وتعذر حلّها. ومن الصعب تقييم مدى الوفاء بالمساهمات المقابلة في المشروعات نظرا لعدم توافر المعلومات، وأحيانا، لعدم ملائمة التقييم الأولي. أما توزيع الأغذية والقسائم فكان غير منتظم بسبب تأخر شحنات البرنامج.

٥١- ويعتبر ضعف نظم الرصد والتقييم عاملا مهما حتى في المشروعات التي تتوافر لها موارد كافية لتمويل التصميم، والتدريب، ووضع النظم (المشروع رقم ٢٥٢٣). وعادة ما تكون التقارير المتوافرة غير كاملة، وغير منتظمة، ولا تتفق على الدوام مع الاحتياجات المحددة في وثائق المشروع. والمعلومات الكمية والكيفية أو الآثار التغذوية للأنشطة فلا تتوافر عادة إلا بقدر ضئيل للغاية. وفى نفس الوقت، لم تقم الوكالات الحكومية، في بعض المشروعات، بجمع البيانات التفصيلية المتعلقة بكل جنس من الجنسين من أجل تقييم فوائد المشروع ورصدها، وتبين مدى اشتراك كل جنس من الجنسين.

٥٢- وكثيرا ما عوَضت مشاركة المنظمات غير الحكومية المتمرسة ضعف أداء القطاع العام في التنفيذ، وزادت من مساحة تغطية الأنشطة وفعاليتها (المشروع رقم ٣٩٢٦) ومن حجم الرعاية المقررة للأطفال (المشروع رقم ٢٥٢٣). وازدادت قدرة المشروعات على الاستمرار، وتأثيرها، ونطاق تغطيتها عندما أدمج البرنامج جهوده ونسقها مع الوكالات والمشروعات الأخرى (**كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**EDUCATODOS/ **والبنك الدولي** /FHIS) وعندما تم إشراك المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية في تنفيذ أنشطة المشروع.

٥٣- أما الأهداف التي ركزت عليها المشروعات فكانت بصفة عامة ملائمة. كما تم تصحيح المشكلات الأولية التي ظهرت في بعض المشروعات، أثناء التنفيذ (المشروع رقم ٢٥٢٣ – (التوسع الأول)). وبدأ تنفيذ المشروع المعني بخلق فرص العمالة (المشروع رقم ٤٨٩٩)، في البداية، في بعض المقاطعات التي لا تتمتع بالأولوية، ولكنها تضم مجموعات عرقية لها الأولوية. واتسمت مشروعات الغذاء مقابل العمل بانتشار جغرافي واسع نسبيا. ومع ذلك، كانت هذه الأنشطة لها أهدافها الذاتية.

٥٤- كانت مشاركة النساء مهمة في جميع الأنشطة. واستفادت النساء من فرص العمالة الجديدة في القطاع الحرجي ومن الفرص المتاحة لهن لاستكمال دراستهن الابتدائية والاشتراك في مكون تعليم الراشدين (المشروع رقم ٣٩٢٦). وبالمثل استفادت النساء وأطفالهن من مشروعات الإصحاح والمعونة التغذوية (المشروع رقم ٢٥٢٣ – (التوسع الأول)) ومن القسائم الغذائية (المشروع رقم ٤٣٧١). ومع ذلك، من الضروري قياس مدى الفجوة بين الجنسين في الاستفادة من فوائد المشروع، وجمع البيانات التفصيلية لتقييم الآثار الفعلية للمشروعات على النساء والرجال. وقد تحقق تقدم في هذا الشأن، وكذلك في صياغة وإعداد خطة العمليات للمشروع الجديد، المشروع رقم ٥٦٠٩، الذي جرى تنظيمه بالاشتراك مع النظراء الحكوميين وباستخدام نهج قائم على المشاركة يأخذ في اعتباره عدم التمايز بين الجنسين.

٥٥- أثرت المشكلات التي شابت تصميم وتنفيذ المشروعات على نتائجها وعلى مدى قدرتها على الاستمرارية. ففي بعض الحالات كان تصميم المشروع معقدا للغاية (المشروع رقم ٣٩٢٦) ويتضمن أهدافا غير واقعية يصعب تنفيذها وتقييمها. علاوة على ذلك، كانت أهداف المشروعات التي وضع تصميمها قبل البدء في برنامج الإصلاح الهيكلي (المشروع رقم ٣٩٢٦) (والمشروع رقم ٢٥٢٣ (التوسع الأول))، لا تتفق في حينه مع الوضع المالي الجديد. كما تأثر عنصر الائتمان بعدم توافر الموارد اللازمة سواء لتدريب المستفيدين المسبق أو لإدارة نظم الائتمان.

٥٦- ولذلك، كثيرا ما تباينت قدرة الأنشطة على الاستمرارية. فمكون تعليم الراشدين والاستثمار في البنية الأساسية (المشروع رقم ٣٩٢٦) المنفذ تلبية لاحتياجات المجتمعات، تتسم بقدرة كبيرة على الاستمرارية. في حين أن مشروع

القسائم الغذائية لا يتسم بهذه القدرة بسبب الخفض الكبير الذي طرأ على الدخل الإضافي الذي تحققه، ولعدم توافر الموارد اللازمة للتدريب، ولتمويل الأنشطة الإنتاجية الإضافية.

٥٧- وكانت الأنشطة كلها ذات كفاءة تكاليفية. وثبت أن الأصول المنشأة تمثل استثمارا سليما. أما الدخل النقدي الإضافي الذي تحقق للمستفيدين، عن طريق برنامج التعويضات الأسرية، وصندوق هندوراس للاستثمار الاجتماعي، فلم تكلف البرنامج أي مبالغ.

٥٨- لم تؤثر الأنشطة على الأسواق المحلية أو تؤدى إلى تحول المشتريات الداخلية على المستوى المحلي: (أ) لم يكن لكميات الذرة، والفاصوليا، والأرز المستوردة أي آثار تذكر على الإنتاج القومي (واحد في المائة، ١٩٩٠-١٩٩٥)؛ (ب) استفادت المجموعات الضعيفة ذات القدرة الشرائية المنخفضة للغاية من توزيع الأغذية؛ (ج) زادت القسائم الغذائية (للأمهات من ربات الأسر وللمراكز الصحية) من القدرة الشرائية للمستفيدين مع كل ما ترتب على ذلك من نتائج إيجابية على الأسواق؛ (د) القمح، وهو السلعة الوحيدة التي حوّلت إلى نقد، لا يصنع محليا.

٥٩- كانت عملية تحويل السلع إلى نقد مرضية. فقد كان سعر البيع خلال الفترة موضوع التحليل (١٩٩١-١٩٩٥) يوازي ١٠١ في المائة من قيمة "سيف" ولكنه يقل عن القيمة في الأسواق المحلية (٩٧ في المائة). وكانت الإدارة المالية للموارد الناجمة عن هذه العملية ملائمة. إلا أن حجم هذه الموارد تأثر سلبا بالتأخر في توريد الأغذية، وبعدم توافر المعلومات المتعلقة بالشحنات في حينه، وبالنوعية (مما أدى إلى انخفاض أسعار البيع بالمقارنة للأسعار على الأسواق المحلية)

التوجه الجديد لمعونة البرنامج

الاستراتيجية المقترحة

٦٠- من الاعتبارات الرئيسية التي يتعين مراعاتها في تحديد استراتيجية التوجه الجديد لمساعدات **البرنامج** في هندوراس، ضعف قدرات الوكالات الحكومية على تنفيذ المشروعات الإنمائية باستخدام المعونة الغذائية. ويتطلب ذلك اللجوء بشكل متزايد، من أجل تنفيذ هذه المشروعات، إلى الحكومات المحلية والمجتمعات، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات الإنمائية المحلية على أساس عمليات التقييم المحلية للاحتياجات الإنمائية. وتقوم هذه الاستراتيجية على الأولويات الحكومية، وعلى التجارب المستخلصة من المشروعات المعانة، في الماضي، من البرنامج في هندوراس، كما أنها تستند أيضا إلى اختصاصات **البرنامج**. والهدف الرئيسي من الإستراتيجية طوال فترة الخمس سنوات المقررة هو الحدّ على نحو ملموس من الفقر المدقع، ومن انعدام الأمن الغذائي لأشد الأسر فقرا في المناطق ذات الأولوية.

٦١- وستركز عمليات البرنامج على الأسر، باعتبارها الوحدات الاقتصادية والاجتماعية التي تدار في إطارها الموارد تلبية للاحتياجات الغذائية لأكثر أعضاء الأسر ضعفا. وسو ف تعزز المعونة الغذائية الأمن الغذائي الأسري، والتغذية، وتوليد الدخل من خلال الأعمال الموضحة فيما يلي.

٦٢- ستقدم المعونة الغذائية الغذاء للمجموعات الضعيفة المعرضة للمخاطر التغذوية. كما ستقدم أنشطة المشروع الغذاء الغني بالبروتينات لسدّ العجز في البروتينات وفى المغذيات الدقيقة الذي يعانى منه الأطفال دون سن الخامسة، والحوامل،

والمرضعات، والنساء ربات الأسر. كما أن المعونة الغذائية ستعتبر أيضا دخلا إضافيا، في حين أن الحصص الغذائية ستخضع لرقابة أعضاء الأسر من النساء.

٦٣- ومن ناحية أخرى، ستستخدم برامج الغذاء مقابل العمل كمحفّز لإدارة الموارد الطبيعية وصيانتها، ولتحسين البنية الأساسية المجتمعية، ولإنعاش الموارد الإنتاجية. وسيكون لهذه الأنشطة العديد من الآثار المباشرة على نوعية الحياة بفضل تحسين النواحي الصحية، وتنشيط الاقتصاد المحلي، وتيسير الانتفاع بهذه الخدمات. وستساعد الأنشطة المتعلقة بصيانة التربة والمياه على إنعاش قاعدة الإنتاج في المجتمعات المحلية، التي ستزداد على المدى الطويل استقرارا ومرونة.

٦٤- وستركز عمليات **البرنامج** على أشد المناطق فقرا وأكثرها انعداما للأمن الغذائي. وستتحدد هذه المناطق باستخدام خريطة الفقر التي أعدها صندوق هندوراس للاستثمار الاجتماعي (١٩٩٣) وإحصاء مؤشرات تلاميذ المرحلة الابتدائية (١٩٩٥). ومن العناصر الأخرى التي ستؤخذ في الاعتبار: المنظمات المجتمعية والبلدية التي لها برامج للإدارة تقوم على المشاركة، ومستوى المعونة التي تتلقاها المجتمعات المحلية (مشاركة جهات مانحة أخرى أو برامج للمعونة الغذائية في المنطقة). وستتركز الأنشطة في المجتمعات الريفية في لمبيرا، وإنتيبوكا، ولاباز، والبرايزو، وفالى، وشولوتيكا، وكوبان، وأكوتيبيك، وجنوبي سانتا بربارا، وفرانشيسكو مورازان وجراسيا آديوس. وستدور الأنشطة في لمبيرا، وإنتيبوكا، ولاباز حول المجتمعات التي لا تتركز فيها سوى قلة من الجهات المانحة ومن مشروعات المعونة الغذائية.

٦٥- وستوجه مساعدات **البرنامج** إلى فقراء الريف باعتبارهم السكان المعنيين. وتضم المستفيدين المباشرين بما فيهم صغار المنتجين الريفيين (ممن تقل حيازاتهم عن ثلاثة هكتارات من الأرض) وأسرهم، بالإضافة إلى النساء ربات الأسر وأطفالهن. ومن أفراد الأسر الذين يعتبرون ضعفاء بصفة خاصة الحوامل، والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة.

٦٦- وستشجع الإستراتيجية المناهج القائمة على المشاركة، بالإضافة إلى ضمان توزيع الفوائد بالتساوي بين الرجال والنساء. وستستخدم المؤشرات المحددة المتعلقة بكل جنس من الجنسين لقياس أهداف المشروع وفوائده. وسيتجنب **البرنامج** أي مشروعات تتسم بنوع من الفصل وترمي إلى تهميش دور المرأة بعيدا عن الاتجاه الإنمائي السائد.

٦٧- وستشجع الأنشطة في المستقبل التنمية البشرية وإنعاش الموارد الإنتاجية وفقا لما يلي:

(أ) **الصحة والتغذية**. تستهدف المبادرات والأنشطة تحسين الظروف الصحية والتغذوية لأكثر السكان ضعفا – مع إيلاء الأولوية للنساء من ربات الأسر – عن طريق تعزيز انتفاعهم بالخدمات الصحية وبالأمن الغذائي الأسري؛ ويتفق ذلك مع سياسة الحكومة من أجل تحقيق اللامركزية، والأمن الغذائي، والتغذية. وستتوفر أيضا الأنشطة التدريبية على الصحة الوقائية والتغذية، كما سيتم وضع نظام للتوعية التغذوية. وسيغطى المشروع هندوراس ٥٦٩١ الأنشطة وعملية تحقيق اللامركزية الصحية على مستوى البلدية، بالتنسيق مع برنامج الإقراض التابع لوزارة الصحة وبالتعاون مع حكومة السويد، **ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة** في البلدان الأمريكية، **والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**. وستكون مسؤولية التنفيذ مشتركة بين وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية، مع مشاركة المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية، والتعاون الفني مع **منظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان**.

(ب) **الموارد الطبيعية، وصيانة التربة والمياه، وتنمية الغابات**. ستستهدف الأنشطة إنعاش الموارد الطبيعية وصيانتها، وتنمية الزراعة المستمرة وحماية مصادر المياه (التكامل بين الزراعة والحراجة، والحطب للأسرة، وزراعة الأخشاب، والمشاتل، وإدارة الغابات الطبيعية، والتدريب). وستعتمد هذه الأنشطة على المشروع رقم ٥٦٠٩

"الإدارة الحرجية القائمة على المشاركة" (١٩٩٧-٢٠٠١)، الذي اعتمد مؤخرا. ويستهدف المشروع زيادة دخل الأسر، وتعزيز الأمن الغذائي لحوالي ٠٥٥ ١٧ نسمة (بما فيهم المجموعات العرقية) في ٢٦٢ قرية. وستناط مسؤولية التنفيذ باتحاد تنمية الغابات في هندوراس. وستشرف على الأنشطة الحرجية المجموعة الاستشارية المشكلة من ممثلي الحكومة والجهات المانحة. وستطبق المناهج القائمة على المشاركة وأعمال تحليل التمايز بين الجنسين منذ المراحل الأولي لدورة المشروع.

(جـ) **التعليم**. ستتضمن أنشطة برامج محو الأمية، وتعليم الكبار التي ستنفذ بمشاركة مربين متطوعين وباستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية مثل البرامج الإذاعية؛ وستستفيد بصفة خاصة من ذلك النساء اللواتي لاتتاح لهن فرص أخرى للانتفاع بالخدمات التعليمية. وستناط مسؤولية تنفيذ هذه الأنشطة بوزارة التعليم، والبلديات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على المشاركة. وسيستمر دعم برنامج التعليم الأساسي **للوكالة الأمريكية لـلتنمية الدولية** للأنشطة الذى يهدف إلى تعزيز خدمات التعليم المحلية. وعلاوة على ذلك، ستنسق الأنشطة مع برنامج الخدمات التعليمية وبرنامج **البنك الدولي**.

أساليب التشغيل ومتطلبات البرنامج

٦٨- سيشترك المستفيدون بشكل فعّال في جميع مراحل البرنامج بدءا من تصميم المشروع وحتى تقييم النتائج، من أجل ضمان استمرارية الأنشطة. وستؤدى الأنشطة الواردة في المشروعات إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الإدارة، كما أنها ستسهم في إشراك المرأة في عملية اتخاذ القرار على مستوى المجتمعات المحلية، علاوة على ضمان المساواة في توزيع الفوائد. وستكون مشاركة النساء (فرادى أو في شكل مجموعات) مطلبا مهما لاعتماد الاستثمارات التي تحتاجها المجتمعات المحلية.

٦٩- وسيؤدى إشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار وفى عملية اختيار الأنشطة إلى إدخال تغييرات مهمة على الإجراءات التشغيلية. وهكذا، ستشترك المنظمات الإنمائية التابعة للمجتمعات المحلية، بعد الانتهاء من تحديد أولويات هذه المجتمعات، في تنفيذ عمليات التقدير على مستوى البلديات. وستتحدد احتياجات المجتمعات المحلية باستخدام الأساليب القائمة على المشاركة، وتعتبر جزءا من أنشطة المشروعات. وسيتم دعم الإدارة، وتعزيز قدرة الأنشطة على الاستمرارية، و"ملكية" المستفيدين باستخدام المنهجيات القائمة على المشاركة في اتخاذ القرار وفى مختلف المراحل الإدارية، علاوة على التمويل الجزئي لطلبات المجتمعات المستفيدة (المدخلات، النقل، مناولة الأغذية، الخ.)

٧٠- التنمية المحلية وتعزيز البلديات. ستركز الأنشطة في هذا المجال على طرق تعزيز منظمات التنمية المحلية والمجتمعية (مثل المنظمات القائمة على المجتمعات وجمعيات التنمية المجتمعية) في المناطق التي يجرى فيها تنفيذ الأنشطة المعانة من البرنامج. وتعتبر المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية والتي تمت تنميتها في إطار اللامركزية أساسا لتطوير خطط التنمية على مستوى البلديات. وقد انتهت حاليا ٢١٠ بلديات من بين ٢٩٣ بلدية من وضع خطط التنمية المحلية. وسيساند **البرنامج** مشاركة المرأة في المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية بوصفها عنصرا رئيسيا في اتخاذ القرار. وسيشمل التدريب الشؤون الإدارية، والقيادة، والتمرس على تنمية البلديات وتنظيم المجتمعات. وسينسق هذا التدريب ويساند الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها **منظمة اليونيسيف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** وصندوق تنمية البلديات، وغيرها من الهيئات. كما سيتم أيضا مساندة الأنشطة الناجحة التي تضطلع بها الجمعية الوطنية للزراعة الايكولوجية (تضم ضمن عضويتها ٢٨ منظمة غير حكومية)، واللجنة الوطنية لزراعة المصاطب (وتضم ١٥ مؤسسة

عامة وخاصة)، ومنظمات المتطوعين الخاصة **(صندوق إنقاذ الأطفال، خدمات الإغاثة الكاثوليكية، منظمة ورلد فيشن، الصندوق الدولي لمساعدة المجتمعات، المنظمات القائمة على المجتمعات)**.

٧١- وستتقرر مشاركة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الأنشطة التي يدعمها البرنامج على أساس معايير محددة تتضمن، بين أمور أخرى، بنودا لإثبات القدرات على التنفيذ، وللالتزام الدقيق بارتباطات المشاركة، ولإثبات القدرات على أعمال التحليل المتعلقة بالجنسين والتخطيط. وينبغي على البلديات أن تتمتع بالحد الأدنى من القدرات على التسيير والإدارة (ولاسيما التدريب على برامج دعم البلديات). ومن الضروري عقد تحالفات استراتيجية مع جهات مانحة أخرى ومع هيئات التعاون التقني بغية استكمال الموارد وتحسين الفعالية العامة للأنشطة المنفذة. ويقتضي الافتقار إلى الموارد المالية الذي تعانى منه بعض المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والبلديات، أن يدرس البرنامج بكل عناية ما إذا كان عليه المساهمة في تكاليف نقل الأغذية ومناولتها.

٧٢- من الأفضل أن تنفذ برامج الغذاء مقابل العمل في فترات الشح (تقريبا بين مارس / آذار وأغسطس / آب في المناطق الغربية، وفبراير / شباط ويوليو / تموز في المناطق الجنوبية). كما أنه من الضروري تقييم تأثير المعونة الغذائية على الأسواق المحلية (الذرة والفاصوليا) بكل عناية. وسيستمر شراء السلع محليا، نظرا للآثار الإيجابية التي قد تترتب على ذلك على إنتاج الأغذية محليا وعلى تنمية الأسواق.

٧٣- وسيواصل مجلس الرعاية الاجتماعية اضطلاعه بمسؤولية اللوجستيات ومناولة الأغذية (بويرتو كورتس – سان بدرو سولا). وفي نفس الوقت، على مجلس الرعاية الاجتماعية، لتعزيز دوره أن يجد الطرق اللازمة: (أ) لجمع البيانات بطريقة منتظمة وآلية؛ (ب) لتكليف موظفيه بتولى المزيد من أعمال مناولة الأغذية والتدريب على النواحي الإدارية؛ (ج) لزيادة الاستثمارات في معدات النقل. وفي الإمكان تحقيق نسبة هامة من وفورات الحجم على لوجستيات الأغذية، ولذلك ينبغي على مجلس الرعاية الاجتماعية ألا ينقسم إلى مؤسسات منفصلة تعمل بشكل متواز. وينبغي على البرنامج، بغية خفض التكاليف، تحسين اللوجستيات وتدفق المعلومات المتعلقة بالشحنات.

٧٤- لن يتقرر تحويل جزء من سلع البرنامج إلى نقد إلا لتوفير المدخلات التكميلية الضرورية التي يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى، أو باعتبار ذلك تكاليف دعم مباشرة. والقمح هو السلعة الوحيدة التي يمكن تحويلها إلى نقد على نطاق واسع، دون أن تترتب على ذلك آثار سلبية على الأسواق الداخلية. وينبغي أن تتواصل مشاركة وزارة المالية والميزانية لضمان الشفافية التي اتسمت بها حتى الآن عملية تحويل السلع إلى نقد. ولتحسين هذه العملية، ينبغي حل بعض المشكلات، مثل تواريخ الشحن، وضمان توافر المعلومات في حينها (تاريخ وصول الشحنات، الأسعار، المواصفات، ونوعية المنتجات).

٧٥- ويعتبر نظام الرصد والتقييم حيويا لا لمتابعة ما تحقق من أهداف المشروع وأنشطته فحسب، وإنما أيضا لتحديد التأثير الشامل للمعونة الغذائية ومدى فعاليتها، ولمتابعة ما أنجز من الأهداف الرئيسية للإستراتيجية. وينبغي توحيد أنماط أنظمة الإعلام المستخدمة حاليا وتحويلها إلى أنظمة آلية بغية التعرف على الفور وفى حينه على المعلومات. كما أنه من الضروري وضع مؤشرات لكل مشروع أو لميادين تنفيذ الاستراتيجية؛ وبخاصة، ينبغي تعديل النظم بهدف تقييم التأثير التغذوي للأنشطة والتأكد من تحقيق الأهداف المتعلقة بعدم التمايز بين الجنسين، على أن يستكمل كل ذلك بنظم للمراقبة الإدارية الدقيقة للتأكد من أن الموارد المالية والغذائية استخدمت بطريقة ملائمة.

التنسيق

٧٦- سيتم تحقيق التنسيق وتنفيذ الأنشطة في المستقبل على مستويين. على المستوى المركزي، ستنشأ وحدة تنسيق تضم ممثلين للوزارات المعنية (التخطيط، الصحة، التعليم، والموارد الطبيعية)، بمشاركة البرنامج وممثل للحكومات المحلية والبلديات. في حين ستتقاسم لجان التنمية البلدية مسؤولية تنسيق الأنشطة على المستوى المحلي.

٧٧- سيتولى **البرنامج** تنسيق البرنامج القطري والتوفيق بينه وبين وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى والجهات المانحة. وقد انتهى البرنامج الذي يضطلع به **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (الدورة الخامسة للبرنامج) في ١٩٩٦/١٢/٣١، إلا أنه "سيمدد" إلى عام ١٩٩٧، ومن المتوقع أن تشمل الدورة السادسة للبرنامج الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢، بما في ذلك البرمجة لكل ثلاث سنوات والتعديلات السنوية. ويجرى **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في الوقت الحاضر عملية تقييم قطرية مشتركة بالتعاون مع وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى. ومن المقرر أن تؤدى هذه العملية إلى صياغة مذكرة بالاستراتيجية القطرية لهندوراس في نهاية عام ١٩٩٧.

٧٨- وتتزامن الفترة المحددة لأنشطة برنامج الأغذية العالمي من ١٩٨٨-٢٠٠٢، مع الدورة السادسة للبرنامج **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ومع الفترة التالية للتخطيط الإنمائي الحكومي (١٩٩٨-٢٠٠٢). أما قضية التنسيق بين برمجة **برنامج الأغذية العالمي** وبرمجة الوكالات الأخرى التي تتباين دوراتها، مثل **منظمة اليونيسيف** (١٩٩٦-٢٠٠٠) **وصندوق الأمم المتحدة للسكان** (١٩٩٦-١٩٩٩)، فلم تجد حلا حتى الآن.

الموارد

٧٩- تقدر التكاليف الكلية للمعونة الغذائية المطلوبة خلال الفترة المقررة، من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ بمبلغ ٣٠,٩ مليون دولار. ومن هذا المبلغ سيتوافر ٩,٥ مليون دولار كموارد أساسية مقدمة من **البرنامج**. أما المتبقي ومقداره ٢١,٤ مليون دولار فسوف يبرمج مع الأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة **للبرنامج**، ومدى اهتمام الجهات المانحة بتمويل الأنشطة في البرنامج القطري، والأولويات المقررة لتخصيص الموارد لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وفقا لتوصية **المجلس التنفيذي**. وستستوعب أنشطة تنمية الموارد البشرية ٧١ في المائة من الموارد (٤٥ في المائة للصحة و٢٦ في المائة للتعليم)، وسيخصص الرصيد المتبقي للأنشطة الإنتاجية (الموارد الطبيعية والتنمية المحلية).

القضايا الأساسية والمخاطر

٨٠- على الرغم من جهود الحكومة لإعادة تحديد خطة الأمن الغذائي وتحديثها، إلا أنه لم تتخذ حتى الآن قرارات واضحة لسياسات المعونة الغذائية، كما لم توضع المبادئ التوجيهية للأعمال التي ينبغي اتخاذها ولكيفية تنظيم المعونة الغذائية. فلم يتوافر بعد الإطار الاستراتيجي القطري، الذي تندرج فيه بفعالية أنشطة المعونة الغذائية التي يدعمها **البرنامج** والجهات المانحة الأخرى. ولتحقيق ذلك ستبذل الجهود اللازمة لعقد منتدى بالاشتراك مع الوكالات المعنية بالأمن الغذائي (مثل **منظمة كير، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية**، الخ) والحكومة وباقي الشركاء المعنيين بغية إجراء نقاش موسع حول التنسيق بين الوكالات في مجالات الأمن الغذائي والمعونة الغذائية.

٨١- إلا أنه مازال الكثير الذي لم ينجز بعد في العملية الجارية حاليا لإعادة هيكلة القطاع العام. والى أن يتم ذلك، هنـــاك مشكلات بارزة يجب أن تلقى حلا مثل جوانب الضعف المؤسسي، وعدم تحديد الدور المؤسسي، وعدم كفايـــة المـــوارد المقابلة. ومن بين الجوانب البارزة: (أ) الدور غير المحدد للمؤسسة المسؤولة عن تنسيق المعونة الغذائية في هنـــدوراس (SECPLAN) التابعة لوزارة التخطيط؛ و(ب) التقدم البطيء في عملية تحقيق اللامركزية الذي فـــاق كـــل التوقعـــات وأدى، على سبيل المثال، إلى التأخر في تحسين القدرات الإدارية للبلديات، وفي تحسين هيكل مجـــالس التنميـــة البلديـــة وقدراتها التدريبية.

الملحق

مؤشرات مختارة

	١٩٩١	١٩٩٤
الفقر الشامل (النسبة المئوية)	٧٥	٦٧
– المحتاجون	٥٤	٤٧
– في المدن	٤٧	٤٠
– في الريف	٦٠	٥٣
إجمالي العمالة غير الكامل (النسبة المئوية)	٣٦	٢٦
– الرجال	٣٥	٢٥
– النساء	٣٩	٢٧
معدل الأجور (بالأميبرا)		
– الأجر اليومي	٣,٢٤	٢,٩٨
– الزراعة	٢,١١	٢,٣٥
– متوسط الدخل في الشهر	٢١١	٢٥٩
– كلفة الغذاء في الشهر	١٨٩	١٨١
الإنفاق الاجتماعي (١٩٩٥)		
– المجموع (بملايين الأمبيرات)	١ ٧٠٢	٢ ٢٥٢
– في شكل نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٧	٨
– للفرد (بالدولارات)	٤٦	٤٧

الحبوب الأساسية

الإمدادات بالحبوب في الداخل (ألف طن)	**١٩٩٠**	**١٩٩١**	**١٩٩٢**	**١٩٩٣**	**١٩٩٤**	**١٩٩٥**
الأرز	٤٣ ٣٤٩	٨٢ ٤٥٦	٣٧ ٥٦٢	٢٤ ٥٩٠	٥٤ ٥٣٤	٦٦ ٢٥٣
الذرة	٢٩ ٥٦٥	٣١٦ ٤٨٨	٣٠٢ ١٧٣	٣١٢ ٧٢٢	٢٧٣ ٣٣٦	٣٥٤ ٢١٦
الفاصوليا	٥٢ ٧٣٢					
القمح	٩١ ٢٩٦					
المجموع ومنه:	٤٨٣ ٠٣٣	٦٢٤ ٣٤٦	٥٢٣ ٢١٣	٥٥٤ ٩٠٦	٤٨٤ ٣٣٣	٦٦٠ ٥١٦
تجاري	٧٩ ٩٢٣	١٧٦ ٠٩٠	٥٤ ٢٤٠	٢٢١ ٦١٥	٢٤٩ ٤١٥	٣٠٩ ١٨٠
مستورد	٨٩ ١٧٤					
هبات						
المتوافر للفرد (كلغم/سنة)	**١٩٨٤-١٩٨٠**	**١٩٨٩-١٩٨٥**	**١٩٩٥-١٩٩٠**			
الأرز	٩,١	٩,٢	١٠,٠			
الذرة	٧٢,٢	٦٠,٤	٥٩,٩			
الفاصوليا	٧,٦	٧.٧	١١,٦			
القمح	٢٠,٣	٢٣,٨	٢٥,٣			
المجموع	**١٠٩,٢**	**١٠١,١**	**١٠٦,٨**			